الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن ذكرى المولد النبوي الشريف هي ذكرى حياة بأكملها، وليست ذكرى يوم محدد بعينه. هي ذكرى، إكرامها يكون بطاعة الرسول ﷺ مدى الحياة، وليس بإقامة الاحتفالات الدينية في يوم من السنة فحسب.

من هذا الفهم الصحيح للذكرى العطرة فإننا ندعو المسلمين كافة أن يمتثلوا سيرته ﷺ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾. **وقال سبحانه:** ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

اقرأ في هذا العدد:

- البنك الدولي قضاء على الفقر أم على الفقراء؟! ...٢
- أمريكا تجرّ أوروبا خلفها للضغط على الأطراف في ليبيا لإجراء الانتخابات ...٢
- لا مهابة لأمّة دون سلطان ...٣
- بين فساد النظام الأردني ورقي دولة الإسلام في الرعاية الصحية ...٤
- وثائق باندورا وفساد الحكام ...٤

/Alraiah.HT @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١٣ من ربيع الأول ١٤٤٣ هـ الموافق ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٣٦١ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

الأزمة في لبنان "القصة قصة قلوب ملآنة وليست قصة رمانة"

بقلم: الدكتور عثمان بخاش

تحت وطأة الأزمات الخانقة التي عصفت بلبنان والتي كانت تتفاقم بوتيرة يومية حتى ضاقت الأرض بما رحبت على الناس الذين يعانون أشد المعاناة للحصول على لقمة العيش ولو في الحد الأدنى وتأمين الحاجيات الأساسية من كهرباء وماء ودواء ووقود، وبعد أن تواصل الشلل الحكومي لحكومة تصريف الأعمال المستقيلة برئاسة حسان دياب، إثر انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب ٢٠٢٠ والذي حاكى تفجيراً نووياً مصغراً، وبعد ضغوطات متواصلة من (المجتمع الدولي) ممثلا بفرنسا تحت عنوان المبادرة الفرنسية لإنقاذ لبنان، وبتفويض من أمريكا لفرنسا، ولو ظاهراً، تم تشكيل الحكومة الحالية برئاسة محمد نجيب ميقاتي. ضمّنت الحكومة في بيانها الوزاري برنامج عملها وأهم ما جاء فيه: إجراء الانتخابات النيابية في موعدها، استئناف التفاوض الفوري مع صندوق النقد الدولي، الالتزام بالمبادرة الفرنسية، استئناف المفاوضات لترسيم الحدود البحرية مع كيان يهود، استكمال مشروع استقدام الغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء، والحرص على استكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت.

كان واضحا أن بنود البيان الوزاري جاءت استجابة لضغوط واشنطن وباريس، واضطر حزب إيران في لبنان تجرع سم الخضوع للضغوط الدولية ليخفف من تبعات تحميله مسؤولية انفجار مرفأ بيروت من جهة، والتسبب، من جهة أخرى، بوضع لبنان تحت وطأة الأزمة المالية الخانقة نتيجة هيمنة حزب إيران (واستطراداً إيران) على مفاصل القرار في البلاد، ما وضع لبنان في موضع مقاطعة دولية غربية من جهة وعربية بقيادة السعودية من جهة أخرى بتصنيف الحكومة اللبنانية بالتبعية لمحور إيران. ومع أن التحقيقات التي يقودها القاضي طارق البيطار لم تطل حزب إيران اللبناني مباشرة، إلا أن الحزب وجد فيها ذريعة لتفجير أزمة حكومية تمكّنه من تعطيل سير الحكومة في تنفيذ البيان الوزاري لما يعتبره تنفيذاً للأجندة الأمريكية الهادفة لفرض سيطرة صندوق النقد والبنك الدوليين على مرتكزات الاقتصاد اللبناني وربطه بعجلة خطة التعافي الاقتصادية والمالية.

فحزب إيران هذا دأب على المطالبة بالتوجه شرقا، أي الاستعانة بإيران والصين، والابتعاد عن المحور الغربي بقيادة أمريكا التي تصر على فرض شروطها لجهة ترسيم الحدود البحرية مع كيان يهود، كما باركت استقدام الغاز الطبيعي من مصر، كما يُنشر، مع أن الحقيقة أن مصر تستقدم الغاز من عند يهود. كما نقلت رويترز، في ٩ تشرين الأول، عن القناة ١٢ بأن "غاز توليد الطاقة الذي سينقل من مصر إلى لبنان بالأنابيب عبر الأردن وسوريا هو غاز (إسرائيلي)" وأن واشنطن ستعفي هذه الخطة من عقوبات قانون قيصر. وتابعت "أن حزب الله سيغض النظر عما يجري ما دام أن الكهرباء ستنير لبنان" وهذا ما أكدته مساعدة وزير الخارجية الأمريكي للشؤون السياسية السفيرة فيكتوريا نولاند كما نقل موقع أساس "باتت مسألة الاستثناءات من قانون قيصر محسومةً، والولايات المتحدة الأمريكية مستعدّة، ولو أنّها لن تعلن ذلك رسمياً، أن تغضّ الطرف عن أيّ تعاون بين لبنان وسوريا في موضوع توفير الطاقة للبنان عبر الأراضي السورية، وأن تسهّل آليّات الدفع للدولتين المصرية والأردنية، خصوصا أنّ موضوع التعاون اللبناني الأردني المصري عبر سوريا هو اقتراح أمريكي قدّمته أوّلاً السفيرة دوروثي شيا، وهو يتوافق مع الرغبة الأمريكية بعدم رؤية لبنان

..... التتمة على الصفحة ٣

عناصر القوة بين ثورة الشام ونظام الإجرام

بقلم: الأستاذ مصطفى رضوان

سؤال يشغل بال الكثير من الناس، ولطالما شغل قيادات الحركات الإسلامية السياسية منها والجهادية: "من يمتلك القوة الأكبر.. الثوار أم نظام أسد؟!"

إن عوامل القوة لكل دولة أو تجمع بشري لا تتوقف على القوة العسكرية فقط بل تتعداها إلى غيرها.

فها هي الدولة العثمانية في أواخر عهدها كانت تمتلك قوة عسكرية كبيرة، ولكن المرض والضعف قد اعتراها حتى أُطلق عليها لقب "الرجل المريض".

ولا زال التاريخ يذكر جيش الروم الحديدي الذي واجه المسلمين الذين كانوا لا يملكون من القوة العسكرية الشيء الكثير، ومع ذلك هُزمت الروم بجيشها وقوتها العسكرية أمام المسلمين.

وها هي غزوة مؤتة التي واجه فيها المسلمون قوة عسكرية مرعبة آنذاك وكانت المعركة غير متكافئة ومع ذلك سطر المسلمون في هذه المعركة بطولات عظيمة أرعبت جيش الروم فكانت مؤتة مفتاح النصر في اليرموك.

إذاً فالقوة العسكرية لا تكفي لأن تكون الركيزة الوحيدة للمعركة وللدولة وليست المعيار الوحيد لقياس قوتها، ولكن لا بد من ركائز أخرى لا تقل عنها أهمية.

فما الذي أضعف دولة كدولة الخلافة في أواخر عهدها رغم وجود القوة العسكرية؟ وما الذي أمد المسلمين في بداية نشأتهم بهذه القوة التي هزمت فارس والروم في ظرف عشر سنين تقريباً؟!

إنها أولاً قوة المبدأ، الذي يؤمن به أصحابه، ومن ثم القوة السياسية الواعية الصادقة. فما تسمى اليوم "الحاضنة الشعبية" عندما تدعم القيادة السياسية والقوة العسكرية والجميع يتوحدون حول مشروع واحد ينبثق من المبدأ الذي يؤمنون به فيولد في داخلهم العزيمة والقوة، فإنهم يشكلون قوة جبارة وعزيمة صلبة لا تلين.

أما القوة السياسية فتكون متمثلة بالقيادة السياسية وبالأحزاب والجماعات التي تمتلك مشروعاً سياسياً حضارياً يسعى لتغيير نمط الحياة عند البشرية جمعاء، فلا يرضى بالمهادنة ولا بأنصاف الحلول.

وأما قوة الحاضنة برأيها العام واحتضانها للمشروع وحملته وأنصاره فهي السند الطبيعي الثابت للمشروع وحملته ولأنصاره أيضا، فهي التي تحتضن القوة السياسية برجالها ومشروعها وتدعم الأنصار بإمكانياتها وطاقاتها.

أما القيادة السياسية المتمثلة بالمشروع ورجال الدولة فهي من أهم مقومات قوة الدولة. فقد أعز الله العرب بالإسلام وأعز الإسلام برجال الدولة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم رضوان الله عليهم. فقد كان الصحابة رجال دولة وسياسة قادرين على إدارة المواقف وتحمل الأعباء. فقد كان موقف أبي بكر الصديق رضي الله عنه مع المرتدين ومانعي الزكاة نقطة تحول مفصلية في تاريخ الدولة الناشئة، وقد فتح الله فارس والروم على يدي عمر رضي الله عنه الذي تغنى الناس بعدله وعدل النظام الذي حكم به، وقد أخَّر السلطان عبد الحميد رحمه الله انهيار الدولة المتسارع وكاد أن ينجح بانتشالها لولا كثرة التآمر والضعف الشديد الذي طرأ على الدولة حينها.

إذاً فرجال الدولة والسياسيون الذين ينظرون للأحداث من زاوية مبدئيةٍ عقدية لا من زاوية المصلحة والمفسدة هم من عوامل قوة الدولة وركائزها القوية.

أما المشروع السياسي الذي يجب أن ينبثق من عقيدة الأمة فهو الأمر الوحيد الذي يجتمع عليه الناس اجتماعاً صحيحاً فيوحدهم بعد تفرق ويبصرون به طريقهم

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير / ولاية بنغلادش ينظّم احتجاجات ضد جرائم حكومة مودي بحق المسلمين في آسام

نظّم حزب التحرير/ ولاية بنغلادش بعد صلاة الجمعة ٢٠٢١/١٠/٨م، مظاهرات احتجاجية في العاصمة دكا ومدينة تشاتوجرام للاحتجاج على الجرائم الفظيعة التي ارتكبها نظام مودي المتطرف ضد سكان الحي المسلم في شمال شرق ولاية آسام في الهند. وذكّر المتحدثون بأن قتل المسلمين واضطهادهم في الهند عموما وفي كشمير وآسام خصوصا، ليس بالأمر الجديد، لافتين إلى أن ما تقوم به حكومة مودي هو امتداد لتلك الحقبة البريطانية الاستعمارية؛ بصبغة أمريكية جديدة، معتبرين أنه لم يكن مستغربا كذلك صمت حكام الضرار في البلاد الإسلامية، فهم عملاء الاستعمار وليس من المستغرب أن نرى الصمت المطبق للحكام الخونة مثل الشيخة حسينة وعمران خان، لأنهم عملاء للاستعمار الصليبي الغربي، وذكّر المتحدثون بأن نصرة المسلمين في الهند وحماية مقدساتهم واجب على المسلمين جميعاً، كما أن أصحاب القوة والمنعة في بنغلادش يستطيعون حشد الجيوش لنصرة المسلمين في الهند وهدم حصون الدولة الهندوسية، وليس فقط لتحرير كشمير وآسام وحدهما ولكن أيضاً لإعادة شبه القارة الهندية بأكملها إلى أحضان الإسلام، تحت راية الخلافة الراشدة الثانية التي آن أوانها.

أين تذهب أموال الناس التي تسرقها السلطة منهم؟!

(رام الله – الشاهد، الأربعاء، ٦ ربيع أول ١٤٤٣هـ، ٢٠٢١/١٠/١٣م) كشفت بيانات نشرها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، أن السلطة أنفقت خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠٢١ نحو ١,٦٧ مليار شيكل لتعزيز قطاع الأمن، وهو ما يمثل ٢٢٪ من إجمالي النفقات على مراكز المسؤولية للنصف الأول من العام. وأفاد الائتلاف في تقرير نشره ضمن مؤتمر الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة للعام ٢٠٢١، أن وزارة الداخلية لم تنشر بياناتها حول موازنتها، حيث تبين وجود ارتفاع فاتورة الرواتب والأجور مقارنة بالعام الماضي بـ(١١٥) مليون شيكل. وأفاد التقرير أنه لوحظ ارتفاع النفقات الرأسمالية خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الفترة ذاتها للأعوام السابقة، التي قد تعود إلى شراء ١٨٤ سيارة للضباط في الأمن الوقائي، و٨٥ سيارة للمخابرات، دون وضوح مبررات الشراء. وفي مقابل هذا البذخ على قطاع الأمن، أكد التقرير أنه لم يتم تحويل سوى دفعة واحدة من مستحقات العائلات الفقيرة، في حين إن الأصل أن يتم تحويل ٤ دفعات سنويا، وبالتالي من المرجح أن يتم حرمان الأسر الفقيرة من مخصصاتهم. وذكر المؤتمر أن الإيرادات الجمركية والضريبية المرتفعة نسبياً تشكل حوالي ٢٥٪ من الناتج الإجمالي وهو ما يعكس أن المجتمع الفلسطيني يساهم بشكل متزايد في تغطية الإنفاق العام وهو ما يعني تحمل المجتمع عبئاً مالياً وضريبياً مرتفعاً مقارنة بحجم المدخولات والاستهلاك. ووفق المعطيات التي نشرها المؤتمر، فإن الفرد الفلسطيني هو المورد الأهم للموازنة العامة وهو ما يجب أن يعزز الرقابة المجتمعية على السياسات الحكومية وتعزيز الشفافية.

الراية: يبرز هذا التقرير بشكل واضح حجم المصيبة التي حلت على رؤوس أهل فلسطين بسبب السلطة الفلسطينية المجرمة، التي تنهب أموالهم بالضرائب والمكوس وتسرق أموال المساعدات لتصبها صبا في جيوب الفاسدين والأجهزة الأمنية التي مهمتها الأساسية وشبه الوحيدة أن توفر الأمن والحماية لكيان يهود ولأزلام السلطة الذين يسهرون على حماية أمن يهود وكيانهم المسخ. وفي الوقت الذي يلحظ الجميع فيه حجم التردي الذي أصاب جهازي الصحة والتعليم بسبب شح الموارد المالية بحسب ادعاء السلطة وقلة الإنفاق عليهما، يأتي هذا التقرير ليميط اللثام عن الثقب الأسود الذي يستنزف الأموال ويترك أهل فلسطين يصارعون الجهل والمرض وسوء الحال وضنك العيش. وعلى الصعيد الإنساني فالتقرير واضح في أنه حتى أقل القليل وهي المبالغ الرمزية التي كان من المفترض أن تصل العائلات الفقيرة والمحتاجة مرة واحدة كل ٣ شهور وهي مبلغ زهيد لا تسد رمقهم، إلا أن السلطة هذه المرة لم توصل حتى هذا الفتات إلا مرة واحدة من بين ٤ مرات، أي في السنة مرة واحدة بدل ٤ مرات مجدولة. فأي إجرام هذا الذي تمارسه السلطة الفلسطينية بحق أهل فلسطين، تسرق أموالهم لتشتري بها سيارات للأجهزة الأمنية التي تسهر على حماية أمن يهود، وتسرق أموال المساعدات التي من المفترض أن تذهب للفقراء والمشاريع لتصبها صبا في جيوب المسؤولين وأصحاب المناصب. حقا إن السلطة الفلسطينية هي شجرة خبيثة ابتلي بها أهل فلسطين بلاء عظيما، ووجب عليهم أن يلفظوها لفظ النواة، وأن يعملوا مع حزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي فيها عزهم في الدنيا وفلاحهم في الآخرة.

raya_no_361.indd 1 18.10.2021 12:48:40

نظرات سياسية

البنك الدولي قضاء على الفقر أم على الفقراء؟!

بقلم: الأستاذ عبد الخالق عبدون علي*

أعرب رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس عن سعادته بزيارته التي وصفها بالأولى للسودان، وأوضح في تصريح صحفي عقب جلسة المباحثات برئاسة مجلس الوزراء أن لقاءه برئيس مجلس الوزراء د. عبد الله حمدوك كان لقاءً إيجابياً وتباحثا خلاله حول التحديات التي تواجه السودان. وقال: "هناك إنجازات تحققت خلال العامين الماضيين والتي من ضمنها السلام، وإنهاء عزلة السودان وتقدمه نحو بناء علاقات وثيقة مع المجتمع الدولي، الأمر الذي أحدث أثراً إيجابياً على وضع مديونية السودان ومكنه من الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار لإلغاء ديونه".

وأبان أن وصول السودان في وقت وجيز لنقطة اتخاذ القرار يُعد أمراً نادراً في عالمنا ويُظهر الدعم القوي للسودان من كافة اللاعبين والفاعلين الدوليين فيما يتعلق بهذه العملية التي يمر بها السودان. وأكد ديفيد مالباس استمرار الدعم من البنك وصندوق النقد الدوليين وأمريكا وبريطانيا وفرنسا، والتي تأتي جميعها من خلال بنك التنمية الأفريقي لتعزيز الدعم المستمر للسودان.

وأشار مالباس إلى أن المباحثات ركزت حول برنامج البنك الدولي في السودان والذي يعمل من أجل مساعدة الناس بشراكة مع الحكومة الانتقالية، منوهاً أنه جاء إلى السودان برفقة فريق قوي من البنك الدولي يعمل على معالجة هذه القضايا الصعبة.

وأوضح أن السودان يمر بانتقال من وضع مضطرب وفيه نقص في الموارد والخدمات إلى وضع يتحسن تدريجياً، وقال إن هذه العملية تستغرق بعضاً من الوقت ولذا فإن من المهم للناس أن يقابلوا هذا الوضع بكثير من الصبر والتسامح مع بعضهم بعضا، مع الأخذ باليقين أنه في البناء الكلي للسودان فإن مصلحة الجماعة تعلو على مصلحة الفرد...

إنها جملة من الأكاذيب ساقها ديفيد مالباس هذا، فعن أي سلام يتحدث؟! وما حدث في مؤتمر جوبا لا علاقة له بالسلام، بل هو مؤتمر محاصصة وتقسيم لكيكة الحكم والثروة، تلك المعالجات البالية نفسها، التي لا علاقة لها بعلاج المشكلة التي يراد حلها، وما نعيشه اليوم من دعوات كثيرة من شرق السودان وشماله ووسطه ومطالباتهم بالحكم الذاتي، وحق تقرير المصير، وها هو شرق السودان مغلق قرابة الأسبوعين اعتراضا على ما حدث في مؤتمر جوبا الكارثي الذي أوشك أن يمزق ويفتت البلاد.

أما دعوتك لأهل السودان بالصبر، حتى يتقدم البلد ويعيش في رفاهية، فمثل هذه الألاعيب أصبحت لا تنطلي علينا فتاريخكم معلوم لنا، فعلى ماذا نصبر، أنصبر على أن نكون منضوين تحت هذه المنظومة الآثمة الآسنة التي لم نجن منها غير الخراب والدمار؟! فما دخل البنك الدولي بلدا إلا وأفقره والشواهد على كثرتها تكاد لا تعد.

وأما ما تتحدث عنه من ديون على السودان فما أصابنا نتيجة تلك الديون من كوارث وإفقار للبلاد ولدفع هذه الديون الربوية التي أخذتموها أضعافاً مضاعفة، كلها من جيب أهل هذا البلد المغلوب على أمره.

ومؤامراتكم الخبيثة ليست بالخفية، فقد أورد موقع الجزيرة مقالا بعنوان: "كيف يساعد البنك الدولي النخب الفاسدة في بلادنا؟" جاء فيه: "على مدى سنوات وحسب القراءة والمتابعة فإن سياسات البنك الدولي تعمل لخدمة النظام العالمي الجديد استنادا لأساليب حيث يقوم البنك الدولي بإقراض الدول الفقيرة والمتعثرة لأجل التنمية بالفعل، لكنه مع ذلك يفرض على هذه الدول سياساته النقدية والاقتصادية التي تخدم عادة النظم الحاكمة بتلك الدول وتكون مجحفة وضد مصالح شعوب هذه الدول بشكل واضح"، كما أننا أقصى ما كنا نعتقده هو أن سياسات البنك الدولي غالبا ما تخدم الشركات المتعددة الجنسيات.

هذه نظرتنا حول سياسات البنك الدولي تجاه الدول المقترضة، وبينما يصور لنا الأخير بأنه يُقرض تلك البلاد الفقيرة بقصد التنمية، إلا أنه ومن خلال شروط غريبة نجده يهدف بالأساس لإخضاع شعوب هذه البلاد لمصلحة أمريكا وأوروبا، وسياساتهم تجاه المنطقة وخاصة سياساتهم تجاه دعم الأنظمة الدكتاتورية في هذه البلاد ودعم كيان يهود.

وهناك دراسات تقول بأن معدلات البطالة والفقر ومن ثم الجريمة زادت في تلك البلاد التي اعتمدت في تغذية ميزانياتها العمومية على قروض البنك الدولي، وهذا يتفق تماما مع اعتقاد قديم أيضا ما زال سائداً بين شعوب المنطقة العربية، وهو أن عليها أن تبقى غارقة في الفقر والتخلف والبطالة والجريمة كي تحيا دويلة يهود بأمن وسلام دائمين، اليوم بات هذا الاعتقاد أكثر واقعية خاصة بعد خروج مثل هذه الدراسات إلى العلن مؤخرا.

كما أنه باتت تتكشف حقائق مرعبة حول البنك الدولي، تفيد بأنه تحول من مؤسسة صغيرة إلى قوة عالمية عظمى في مجال المال والإقـراض، وأن هذه القوة تطورت بشكل سريع وغريب جعلت البنك في النهاية يتحكم في أصغر خيارات شعوب البلاد المقترضة، ومحاولة محو سيادتها، وتحوّل البنك في معظم الأحيان لأن يكونَ وصيا على اقتصاداتها، وأن يَفرض رقابة وقحة على نفقاتها العامة وأن يتحكم كذلك بأولويات هذه النفقات، مثل إجبار تلك البلاد على رفع الدعم عن المحروقات والخبز والسلع الأساسية وتعويم العملة، وما إلى ذلك من سياسات غريبة ومجحفة بحق الشعوب تهدف بشكل أساسي إلى القضاء على القطاع العام في هذه البلاد، كما أن البنك الدولي بات يتحكم مؤخرا بمسألة تعيين الوزراء ورؤساء الحكومات وقوانين الانتخاب والأحزاب ودعم الشواذ، إلى غير ذلك من أمور قد تبدو في غاية الغرابة على شعوب المنطقة.

لكن الأغرب من هذا كله هو ما تكشّف مؤخرا حول هذا البنك الدولي، حين ظهرت للعلن دراسة قام بها ثلاثة من الباحثين؛ من النرويج والدنمارك وخبير سابق في البنك الدولي، حيث تركز البحث حول علاقة القروض التي يقدمها البنك للبلاد النامية والفقيرة بحجم التدفقات المصرفية في تلك البلاد، ومن هذه النتائج الغريبة التي خلص إليها البحث أنه كانت هناك علاقة طردية بين توقيت تسليم هذه القروض من البنك الدولي لحكومات هذه البلاد وزيادة التحويلات البنكية إلى حسابات مصرفية تَستَخدم ما يسمى بالملاذات الآمنة التي غالبا ما تخدم حسابات كبار المسؤولين والمتنفذين في هذه البلاد، ومن هذه الدول التي توفر تلك الملاذات المصرفية الآمنة لأمثال هؤلاء الفاسدين المتنفذين؛ سويسرا ولوكسمبورغ، فقد وَجد البحث أن هذه التحويلات تتضاعف لثلاث أو أربع مرات بعد وصول تحويلات قروض البنك الدولي مباشرة إلى حكومات البلاد الفقيرة والمتخلفة.

وهذا يعزز فرص توقعاتنا القديمة التي كانت تقول بأن القروض التي تصل من البنك الدولي إلى حكومات هذه الدول ومن ضمنها الدول العربية والتي يرافقها بالضرورة إجـراءات تقشفية صعبة، غالبا ما يذهب جُلها إلى حسابات المسؤولين والرؤساء والمتنفذين والمقربين منهم في المصارف الخارجية التي توفر تلك الملاذات الآمنة، بينما ترزح شعوبهم تحت خط الفقر ويكافح معظمها في الحصول على حاجياته الأساسية لكن دون جدوى مع ذلك.

إن حلول المشاكل الاقتصادية في السودان، وفي غيرها من بلاد المسلمين لا تكون بالتعامل مع البنك الدولي بل تكون بتطبيق النظام الاقتصادي في الإسلام، وذلك بجعل موارد بيت المال ما شرعها وأحلها الله؛ من زكاة وركـاز وخـراج وعشور وفيء وغنائم ومـوارد الأموال العامة كالنفط والغاز والمعادن وغيرها، وإنفاقها على الأوجه التي شرعها، وكذلك حل مشاكل الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية والسياسة الدولية والتعليم في ظل دولة الخلافة التي تحمل الحلول الصحيحة الناجعة لمشاكلنا ومشاكل العالم أجمع.

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان

أمريكا تجرّ أوروبا خلفها للضغط على الأطراف في ليبيا لإجراء الانتخابات

بقلم: الأستاذ أحمد المهذب

غالباً بعد الإطاحة بالحاكم الظالم ومغتصب السلطة - بالاستعانة بقوى الشرّ - تستمر الفوضى زمناً قد يطول، وتظهر على السطح بقايا النظام البائد، من الذين كانوا طوع أمره في الهيمنة والإفساد الذي يفرضه على مجموع الناس، وهذه في الحالة الليبية ظاهرة للعيان وهي في ليبيا تكاد تكون الأبرز، فمنظومة النظام السابق تمكنت من الوصول إلى أغلب مفاصل الدولة بل تمكنت من الدخول إلى الحكومة. فمعلوم أن وزيرة العدل كانت في اللجان الثورية (جهاز القذافي لتصفية خصومه)، ووزير الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية هو أيضاً كان وزيراً عند القذافي، وبعض عناصر النظام السابق متحالفون مع حفتر، فوزيرة الخارجية من مؤيدي حفتر وهي على علاقة جيدة مع رموز النظام السابق وخصوصاً الذين يستحوذون على الأموال المنهوبة من المال العام أمثال أحمد قذاف الدم الموجود بالقاهرة والذي يحوز على ٢٥ مليار دولار من المال العام المنهوب باعترافه هو سنة ٢٠١٢ في لقاء مع علي الصلابي المرسل من طرف مصطفى عبد الجليل.

هذه المقدمة فقط ليدرك القارئ الواقع الراهن في البلاد.

وفي استعراض لبعض الأحداث الجارية:

- أصدر مجلس نواب طبرق في ٢٠٢١/١٠/٠٤ قانون انتخاب رئيس الدولة وانتخاب البرلمان دون الرجوع إلى المجلس الأعلى للدولة الذي تكون بفعل وثيقة الصخيرات والتي تلزم البرلمان بالرجوع إلى المجلس الأعلى للتشاور معه في عملية إصدار القوانين المتعلقة بالانتخابات.

- بتاريخ أول الشهر أقدم مجلس نواب طبرق يرأسه عقيلة صالح على إصدار قرار سحب الثقة من حكومة الدبيبة مستعملاً التزوير في عملية تصويت مزورة بشكل فاضح من حيث النصاب وعدد المقترعين.

- أصدرت أحزاب ليبية وعلى رأسها حزب العدالة والبناء، وحزب الجبهة الوطنية للإنقاذ وحزب التغيير، بيانات تندد فيها بقرارات برلمان طبرق.

- المحطات والقنوات التلفزيونية المحسوبة على القوى الموحدة في غرب البلاد كلها تركز باستمرار على جرائم حفتر التي اقترفها جيشه والمليشيات التابعة له خلال هذه السنوات الست العجاف التي مارسوا فيها القتل للمدنيين والتمثيل بالجثث ودفن الناس أحياء، وتهديم وحرق الممتلكات.

- في هذا الجو السياسي المنسد الأفق، خرج عبد الحميد دبيبة رئيس الوزراء معلناً خوضه غمار الصراع ضد حفتر وعقيلة صالح، فبدأ يلعب على وتر جراحات الناس مستغلا معاناتهم ومآسيهم خدمة لأجندة أسياده، حيث أخذ يستميل قطاع الشباب بإقراره (منحة) مالية لكل شاب وفتاة أقدما على الزواج الآن بأن خصص لهما مبلغ ٤٠ ألف دينار، فأصبح يشكل آمال الكثيرين في مواجهة حفتر وعصابته، وأفرج عن القرار المتخذ منذ سنوات لإنصاف المتقاعدين لفئة ٤٥٠ ديناراً فأصبحت ٩٠٠ دينار، وأقر زيادة للمعلمين، وبذلك أصبحت شعبيته تتقدم على كل من سواه.

- فدبيبة أعلن الحرب الكلامية على حفتر وعقيلة صالح وتكلم عن حفتر بالوصف وليس بالاسم فقال "كيف نصالح من قتل المدنيين ودفن الناس أحياء وجلب السلاح من كل الدول لقتل الشعب الليبي، كيف نصالحه ونتصالح معه؟". وقال: "لا يمكن لنا القبول بالعميل والقاتل في مواقع القيادة ولا يمكن التعاون معه" فكان يقصد حفتر بكل وضوح.

- لقد نجح الدبيبة في استمالة قطاعات كبيرة من شباب البلاد وأسرها بقراراته المالية، وبإمضائه على الكثير من المشاريع المقررة سابقاً والمتوقفة والمجمدة في أدراج الوزارات السابقة ولم ينفذ منها شيئا، وحله مشكلة الكهرباء والتي تبين أنها كانت مفتعلة في البلاد لزيادة الضغط على الناس وتيئيس الشعب من إمكانية الحلول، والتي كانت تمارسها الدولة العميقة في أجهزة الدولة والوزارات.

هذا من حيث الوضع الداخلي، الذي بات أخطر من ذي قبل؛ ذلك أن الدبيبة لم يقدم على هذه التسهيلات والمنح والإنجازات وهو يبتغي من ذلك مصلحة أهل ليبيا، بل ليكسب قلوبهم ويشتري أصواتهم ليفوز في الانتخابات، ثم يمضي في تمرير سياسات الغرب الكافر المستعمر في بسط السيطرة على ليبيا ونهب ثرواتها ومقدراتها، أي أن إجراءاته هذه هي ضمن سلسلة الصراع الدولي على ليبيا.

أما المسار الدولي للقضية الليبية بعد طرد فرنسا ولم تبق لها قوة التأثير السابقة، فقد بدأت أمريكا تدعم إجراء الانتخابات، فالسفير الأمريكي في أغلب تصريحاته يصرّ على إجراء الانتخابات في وقتها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر القادم. "وأمريكا تعرب عن أملها في أن تتوصل اللجنة ٥+٥ العسكرية المشتركة في إحراز تقدم في المسائل العسكرية والأمنية المتعلقة بالملف الليبي" (صحيفة أوبزيرفر الإكترونية).

الجامعة العربية رغم انعدام تأثيرها في المشهد الليبي ولكنها من باب فهم السياق العام في المشهد فهي ترحب بنتائج الاجتماع المشترك للجنة ٥+٥ العسكرية والذي "أقرت فيه خطة لسحب جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا بشكل تدريجي متوازن".

تركيا على لسان رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطو: "نؤكد على دعم إجراء الانتخابات بليبيا في موعدها المقرر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر المقبل".

دبيبة يصل قطر الأربعاء لإجراء مباحثات تتعلق بالشأن الليبي داعياً قطر للاشتراك في المؤتمر الذي سيعقد نهاية الشهر الجاري تحت عنوان "استقرار ليبيا".

مجلس نواب طبرق يصدر قراراً يعدل فيه تاريخ الانتخابات فيقرر أن تكون الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر والانتخابات البرلمانية بعدها بشهر.

وكل ذلك من أجل حفتر حتى إذا فاز يمكنه اللعب في الانتخابات البرلمانية بعدها وإذا لم يفز يرجع لقيادة عصابات جيشه.

حذر وزير خارجية إيطاليا بعد لقائه مع وزير خارجية أمريكا ما وصفه بالخطر الكبير إذا ما فشلت الانتخابات في ليبيا.

من خلال ما تم عرضه أعلاه من وقائع يتبين لنا أن أمريكا تدفع في إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ولا شك أنها تريد أن يتمكن عملاؤها من الإمساك بالسلطة، فإذا تم ذلك لها كان به وإلاّ فإن عنصر التفجير حفتر بالإمكان تحريكه من جديد.

ويبدو أمريكا استمالت عبد الحميد دبيبة خصوصاً وقد ذهب إلى مصر وأجرى محادثات مع السيسي ووقع على بروتوكولات واتفاقيات اقتصادية تسمح للمصريين أن ينفذوا مشاريع كثيرة في ليبيا، وذهب إلى تركيا أيضاً وتحادث مع الأتراك في شأن المشاريع التي كانوا ينفذونها قبل ٢٠١١ وبدأت الشركات التركية في الرجوع إلى الساحة الليبية.

وبهذا النشاط المستمر لعبد الحميد دبيبة ضمن دعمه إقليمياً ودولياً فهو الأقرب إلى الفوز في الانتخابات في حالة إجرائها. كل هذا واضح ولكن الأمر الخطير الذي بدأ في تسهيله فتح المجال أمام العامة للاستدانة من البنوك قروضاً بالربا تحت ذريعة تشجيع الصناعات والمشاريع الخاصة في البلاد اعتماداً على الاقتراض من البنوك والمصارف الأهلية بالربا، بهذا يدخل الناس في حرب مع الله ورسوله والله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ فالربا باب من أبواب المعاصي عظيم.

والخلاصة أنه لا حل لمشكلة ليبيا مثلها مثل باقي بلاد المسلمين إلا بانتزاعها من بين أنياب الغرب الكافر المستعمر، وإخضاعها لحكم الله عز وجل في ظل دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ فهي التي ترعى شئون الناس ابتغاء مرضاة الله تبارك وتعالى، وليس من أجل استدراجهم لتحقيق مصالح الغرب الكافر المستعمر.

نسأل الله أن يعجل لنا بقيام دولة الحق ■

لا مهابة لأمّة دون سلطان

بقلم: الأستاذ عبد الله العلي

ها هو الكاتب الأمريكي توماس فريدمان يطلق من جديد جرس إنذارٍ للطوارئ، لكن هذه المرّة كان موجّهاً لأوروبا الرأسمالية وشعوبها، لتنبئهم بالموت من البرد هذا الشتاء إذا لم يتداركوا الأمر. وينبّه الأطراف الأخرى الممسكة وسائل التدفئة لشعوب أوروبا، مكامن القوة في استغلال هذا الظرف المستجد في تقلّبات الأسواق العالمية المرتبطة بالطاقة، وعلى رأسها الغاز الطبيعي المستورد من روسيا وقطر.

ففي مقال له بصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بعنوان: (A Scary Energy Winter Is Coming. Don't Blame the Greens)، أظهر فريدمان إعجابه بالرسالة الإخبارية المالية Blain's Morning Porridge، التي كتبها الاستراتيجي في الأسواق المالية بيل بلين عن وضع الطاقة في المملكة المتحدة وأوروبا. حيث أشار فيها أنّ الناس الفقراء سيكونون أمام خيارين اثنين: إمّا أنْ يأكلوا أو يموتون من البرد، مع ارتفاع أسعار الطاقة. وأشار الكاتب لمسألة ربط هذا المصير للناس بسياسات الحكومات الغربية التي ألزمت نفسها بالتحوّل للطاقة النظيفة قبل تأمين البديل لهم، حيث شكّل نتيجة تدافع تلك الحكومات على البديل المثالي المتوفّر "الغاز الطبيعي"، زيادة طبيعية في سعره حول العالم. علماً أن الكاتب أشار إلى دور إيران في استغلال هذا الظرف في "صراعها مع أمريكا" من خلال عرقلة تصدير الغاز القَطَري.

إنّ الوقوف على ما قدّمه فريدمان من ملاحظات في الواقع الجيو-سياسي وصراع الأطراف الدولية في تأمين مصالحها القومية، يسترعي منّا التنبّه لمسألة في غاية الأهمية ألا وهي أين الأمة الإسلامية من هذه الأحداث التي تحصل في بلادها؟ ولماذا لا يراعي هذا الكاتب الرأسمالي اليهودي أيّ اعتبارٍ لأمّةٍ يقارب تعدادها المليارين، وتعيش في أهم موقع جغرافي في العالم، وتمتلك من الثروات ما لا يقدّر بثمن، وتعبر أرضها جلّ التجارة العالمية، ولها من مقوّمات الوحدة والقوّة ما لا تملكه أيّة أمّة على وجه الأرض؟

وما الذي يجعل هذه الأمّة الإسلامية غير مُهابة ولا يُعمل لها أيّ حساب، بعدما كان لها ماضٍ وهي في طور نشأتها في هزيمة أقوى إمبراطوريتين هابتهما البشرية هما الفرس والروم؟ وبتعبير أدّق ماذا فقدت هذه الأمّة حتى باتت في ذيل الأمم الفاعلة في الحضارة الإنسانية وفي المدنيّة المعاصرة؟!

نعم يحق لنا التعجّب من حال هذه الأمة وما وصلت إليه من وهن وضعف وعدم اعتبار من أعدائها رغم ما عندها من مقوّمات العظمة والمهابة والقوة. فالوسائل المادية للوصول لهذه المكانة الرفيعة موجودة وبشكل أكبر مما امتلكه سلفها عندما فتحوا العالم، وهي ما تزال متمسّكة بدينها وقرآنها وسنّة نبيّها وبالتالي فعندها كذلك الناحية الروحانية، لكنّ جوهر ما فقدته هذه الأمّة هو سلطانها المتمثّل بالدولة الإسلامية.

فلا عَزّتْ أمّة مسلوبة السلطان، ولا هابت أمّة أخرى إلّا لسلطان، ولا حَمَتْ عِرضاً ولا نفْساً ولا مالاً إلّا بسلطان. وهذا الميزان للأمم تقاس به أمّة الإسلام، مع أنّها ليست كغيرها من الأمم فهي خير أمّة أخرجت للناس، أمرتْ بالمعروف ونهتْ عن المنكر وآمنتْ بالله، وكانت ملح صلاح الأمم قروناً، فمن يصلح فسادهم اليوم إذا الملح فسد؟

إنّ المتبصّر في حال أمّة الإسلام يرى بما لا يدع مجالاً للشك أنّها باتت ضعيفة ذليلة، لا حرمة لدمها وعرضها ومالها ولا يُرقَبُ فيها إلّاً ولا ذِمّةً، وباتت تُقتَلُ بأيدي أراذل البشر ومن ضربت عليهم الذّلّة والمهانة، وحتى بيد عبّاد الأصنام والبقر. هذا الواقع والحال يعيشه المسلمون أينما كانوا وفي شتى بلدانهم، وعلى أقل تعبير فهم يشاهدون عمليات القتل والإجرام والتشريد والإذلال بشكل يومي لإخوانهم، بمقاطع مصورة ترسل عبر مواقع التواصل أو من خلال النشرات الإخبارية. وهم في مشاهدتهم لهذه الفظائع يذوبون ألماً وحسرةً على حال إخوانهم ويقومون ببذل ما أمكن لهم نصرتهم من سبيل، لكنّهم يتغافلون عن حقيقة فرقتهم وتمزيقهم وعدم قدرتهم على نصر إخوانهم حقّ النصرة.

هذه الحقيقة التي أدركها المستعمر وهو يَهم بتقسيم بلاد المسلمين مزقاً بالية، لا تصلح تسميتها حتى بأشباه الدول لعجزها عن رعاية مصالح الناس، لا بل عن حماية نفسها من عدوٍ غاصب. فما إنْ أوجد الغرب في الأمّة أفكارها ومفاهيمها المنحطّة حتى أوردتها شقاء الدنيا قبل الآخرة والعياذ بالله، فشتت بذلك وحدتهم بعد أن جمعهم رسول الله ﷺ خلف دين واحد وإمام واحد وراية واحدة.

نعم إنّ المستعمر الحاقد على الإسلام والمسلمين لم يدخل بلاد المسلمين، بل لم يكن ليجرؤ على ذلك لو لم يجد تحت أقدامه من يطأه من الخونة، وممن شربوا أفكار الغرب الفاسدة من القومية والوطنية فأفسدوا على الناس دينهم ودنياهم. وأعانوا ملة الكفر على نشر قوانينه الفاسدة دون رادع ولا وازع، وقبلوا أن يكونوا خدماً في تأمين مصالحهم، عندما تمكّنت من إزالة سلطان المسلمين ومصدر قوتّها وعزّتها المتمثّلة بدولة الخلافة. وقد أدرك ذلك جلياً اللورد كرزون وزير خارجية بريطانيا آنذاك عندما احتجّ أحد النّواب في مجلس العموم على اعترافه باستقلال تركيا، فأجابه كرزون بقوله: "القضيّة أن تركيا قد قُضي عليها، ولن تقوم لها قائمة، لأننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها: الخلافة والإسلام" ■

تتمة: عناصر القوة بين ثورة الشام ونظام الإجرام

وأهدافهم البعيدة والقريبة، فعليه يجتمعون ولأجله يقاتلون ومنه تصاغ عقيدة الجند القتالية وبه يُجمع الناس بوجهائهم وكبرائهم. فبدون وجود خطة سياسية واضحة لمشروع سياسي جامع يضع الأهداف ويرسم الطريق ويحدد المهام ويوزع الأدوار، لن يصل الإسلام إلى الحكم، حتى وإن وصل مسلمون إلى كرسيّ الحكم. فهذا المشروع هو الذي يبين كيفية الوصول وكيفية التطبيق، فيحفظ الجماعة من الانحراف حتى تصل لهدفها، ويحفظ الدولة من الانحراف بتبيان مسار عملها وخطها العريض وكيف تبني سياستها الداخلية منها والخارجية فلا يدع مجالاً للشك بقدرة الإسلام على الحكم ورعاية الناس ولا يدع مجالاً للاختلاف بعد الاجتماع، فقد استبان الطريق ووَضُحَ الهدف وتبلورت الأفكار.

أما قوة الحاضنة والرأي العام فهي حجر الزاوية وبيضة القبان، فهي من ستحتضن القوة السياسية وهي من ستفرز الجنود وتمدهم بالمال والسلاح والعتاد.

فلولا حاضنة ثورة الشام لما تجرأ أحد من جنود نظام أسد على الانشقاق وتشكيل كيانات عسكرية تقاتل النظام وتحرر المناطق. ولولا الحاضنة الشعبية التي عمل عليها سيدنا مصعب بن عمير رضي الله عنه لما اكتملت أركان الدولة في المدينة. ففي أول معركةٍ حدثت خرج الرسول ﷺ وقاتل معه جميع المسلمين في بدر ولم يقاتل بجماعة المهاجرين فقط، بل قاتلت معه الحاضنة والتفت حوله فكانت الكتلة السياسية برجالها ومشروعها وقيادتها مع الحاضنة كجسدٍ واحد.

وها هو نظام أسد المجرم عندما تحركت الحاضنة الشعبية ضده وانكسر حاجز الخوف كاد أن يسقط لولا تآمر الشرق والغرب على هذه الثورة اليتيمة، وقد قالها لافروف بأنه لولا تدخل روسيا لكانت الرايات السود ترفرف فوق العاصمة دمشق. وقد أثبتت أحداث درعا الأخيرة هشاشة النظام المجرم عندما احتضنت الحاضنة الشعبية المقاتلين. فأعيت هذه المدينة بسلاحها البسيط النظام المجرم لأكثر من سبعين يوماً، فلجأ النظام للمكر السياسي واضطر للتفاوض مع الثوار لحفظ ماء وجهه.

إذاً من يمتلك الحاضنة الشعبية يمتلك منبع القوة ونبراسها. وإذا ما اقترنت الحاضنة مع القوة السياسية والقوة العسكرية أصبحت قوة لا تقهر.

ونظام بشار الآن يقود عناصره بالقوة أحياناً وبالمصلحة أحياناً أخرى. فلا عقيدة قتالية ولا حاضنة شعبية، حتى إن حجر الأساس لديه، ألا وهو المشروع السياسي العقدي، غير موجود أساساً فهو يعتمد على الدعم الخارجي وعلى قوة السلاح.

أما ثورة الشام المباركة فتمتلك حاضنة شعبية كبيرة رغم أنّ هذه الحاضنة قد مُكِرَ بها مكراً عظيماً ومورِس عليها ضغط شديد أدى إلى تململها. لكن الثورة ما زالت متقدة في نفوس أهلها، وأيُّ حركةٍ صادقة تكنس الرماد الذي بدأ يغطي جمر الثورة سيظهر لهيبها من جديد. أما القوة العسكرية الموجودة في الثورة فهي كافية لإسقاط النظام بدستوره وكافة أركانه ورموزه. لكنَّ ارتباط قيادات الفصائل بالدول الداعمة ورهن قرارهم لها كبَّل هذه القوة العسكرية ومنعها من إسقاط نظام الإجرام.

وأما الكتلة السياسية فهي موجودةٌ برجالها ومشروعها. فها هو حزب التحرير، وهو حزب عالميّ عريق يملك مشروعاً سياسياً منبثقاً من عقيدة الأمة، ولا زال يسعى لنشره بين حاضنة الثورة وبين مقاتليها حتى يفتح الله به وبها دمشق بإذن الله.

صحيح أن المحنة عظيمة ولكن المنحة أعظم بإذن الله، فالتفوا حول الرائد الذي لا يكذب أهله، وكونوا سنده وحاضنته يَسِرْ بكم إلى كل خير بإذن الله.

وأنتم أيها المقاتلون المخلصون في الشام: لقد خبرتم مرارة الارتباط ورهن القرار، وقد جمعكم الداعم ليكبلكم وينسيكم أهداف ثورتكم. بينما يدعوكم حزب التحرير لتجتمعوا على مشروع الخلافة العظيم، الذي فيه عز الدنيا ونعيم الآخرة. فقد أثبتت الأيام ضعف النظام مقابل قوة الثورة، فمعركة فك الحصار عن حلب لم تكن الأولى التي ينكسر بها النظام ولن تكون معركة درعا الأخيرة، ولكن لكل أجل كتاب، حتى يهيئ الله لحملة مشروع الإسلام العظيم أنصاراً كأنصار الرسول وحاضنة كحاضنته ﷺ، ليعز بهم الإسلام وأهله، فنسقط نظام الإجرام ونقيم على أنقاضه حكم الإسلام، وما ذلك على الله بعزيز ■

كتلة الوعي في جامعة النجاح تنظم معرضاً للكتاب

نظّمت كتله الوعي، الإطار الطلابي لحزب التحرير، في جامعة النجاح، معرضاً للكتاب يومي الأربعاء والخميس ١٣ و٢٠٢١/١٠/١٤، حيث تم عرض مجموعة من الكتب أبرزها، كتاب "سياسة التصنيع"، وكتاب "أسس التعليم المنهجي"، وكتاب "مفاهيم خطرة"، وكتاب "المرأة والأسرة في خطر". ومن أبرز الأفكار التي لفتت انتباه الطلاب وأثارت اهتمامهم وتفاعلوا معها، فكرة (المساواة) التي يُروَّج لها الغرب في فلسطين والبلاد الإسلامية من خلال أدواته الجمعيات النسوية، حيث أفرد لها كتاب "المرأة والأسرة في خطر"، عنواناً خاصاً وهو "المساواة بين الرجل والمرأة في ميزان الإسلام". ووزّعت كتلة الوعي على الحضور بعض الكتب والمجلات وبطاقة بعنوان "المرأة تحتاج إلى الإسلام وليس إلى المساواة لتعيش بأمن وأمان". وأكّدت كتلة الوعي للإخوة الطلبة خلال المعرض، على أن فكرة (المساواة) هي من الأفكار الدخيلة على مجتمعنا ومخالفة لأحكام ديننا الحنيف، وأنها فكرة غريبة جاءت نتيجة ظلم الغرب للمرأة، وأن الإسلام لا شأن له بهذه الأفكار، لأنه أقام نظامه على أساس يضمن الحقوق والسعادة للمرأة. كما وضّحت كتلة الوعي للطلاب بأن فكرة (المساواة) هي عبارة عن شعار برّاق يرفعه من يُروِّج لأفكار الغرب بقصد تضليل الناس والخلط بين المساواة والعدل، مبيِّنين للطلاب أن المساواة لا تعني العدل بالضرورة. وقد كان إقبال طلبة الجامعة وأساتذتها على المعرض لافتاً، ومؤيداً لما طُرح من أفكار، حيث طلبوا من كتلة الوعي تكثيف مثل هذه الأعمال ودوام العمل على نشر أفكار الإسلام بين طلاب الجامعة، مؤكّدين رفضهم لأي فكر دخيل على دينهم.

فن الاستهزاء يفضح ثقافة الغرب الزائفة المنحطة

صرحت رئيسة وزراء الدنمارك أنه ينبغي تشكيل لجنة تركز على النساء المسلمات. وقالت في كلمتها في افتتاح البرلمان الدنماركي يوم الثلاثاء ٥ تشرين الأول/أكتوبر: "في بعض الدوائر الدينية وفي بعض دوائر المهاجرين، تناضل العديد من الفتيات والنساء من أجل حرية عيش الحياة التي يرغبن في عيشها (...) كمجتمع يجب علينا الإصرار على أن قيمنا المشتركة - المساواة والحرية - يجب أن تنطبق على الجميع في الدنمارك". وتعقيبا على ذلك قال بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في الدنمارك: مرة أخرى، تقوم الحكومة بتصوير المرأة المسلمة بشكل سلبي وتثير إشكالية الإسلام تحت ستار المفاهيم المسيسة مثل "السيطرة الاجتماعية". وأضاف البيان: البرلمان نفسه الذي خاطبته رئيسة الوزراء يغرق في قضايا الاعتداء الجنسي التي شملت جميع الأحزاب البرلمانية تقريبا! لكن رئيسة الوزراء لديها الجرأة على الزعم بأن اضطهاد المرأة مشكلة تميّز "الأوساط الدينية"! ولفت البيان إلى: أنه يتم إطلاق مبادرة سياسية تلو الأخرى لفرض تغريب أسلوب الحياة على المسلمين بهدف تدمير الأسرة المسلمة، بالطريقة نفسها التي تفككت بها الأسرة الغربية، من خلال التلاعب المستمر وخطاب الكراهية ضد الإسلام والمسلمين من على منبر البرلمان الدنماركي، ويُحرَم الشعب الدنماركي في الوقت نفسه من فرصة فحص الإسلام دون تحيز، وهو أسلوب الحياة الوحيد الذي يمكن أن يحرر المرأة في الغرب من وجهة النظر المنحطة.

كيان يهود الغاصب ودويلات الضرار تعددت الوجوه والعدو واحد

وقّع النظام الأردني اتفاق شراء مع كيان يهود يحصل بموجبه على كميات مياه إضافية من بحيرة طبريا. وستصل الكمية الإجمالية لـ٥٠ مليون متر مكعب. وعليه قال المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة في تعليق صحفي نشره على موقعه: إن التنازل عن فلسطين لم يكن فقط تنازلا عن أرض وأهل وعقيدة، بل كان تنازلا عن موارد الأمة كذلك، ما جعل كيان يهود هو المتحكم بموارد المياه ومثلها الغاز الذي صار يصدره للأردن ولمصر بعد أن كان يستورده منها، ومن ثم سيكون كذلك هو مصدر الغاز للخط الذي سيصل لبنان عبر الأردن وسوريا لحل مشكلة الكهرباء في لبنان، لترتبط به دول المنطقة في أساسياتها من ماء وغاز وكهرباء! وختم التعليق: إن سعي هذه الأنظمة لتقوية كيان يهود وحمايته من السقوط صار ظاهرا وباطنا، وخلاصة القول إن كيان يهود وأنظمة الخيانة والتخاذل هي وجوه مختلفة لعدو واحد، ولن تستطيع الأمة أن تحيا بكرامتها وتهنأ بشربتها وتملك مواردها إلا بإزالة كليهما معا وإقامة دولة الإسلام.

تتمة كلمة العدد: الأزمة في لبنان ...

ينهار". فأمريكا لا تريد للبنان أن ينهار، وهي مستعدة لحل أزمة الكهرباء المستعصية فيه باستقدام الغاز من كيان يهود، وتعطيل عقوبات قيصر، أي السير في تطبيع العلاقة مع نظام دمشق، و"على عينك يا تاجر"، ودعت نولاند المسؤولين اللبنانيين الذين التقتهم، إلى "ضرورة التعاون مع الوسيط الأمريكي آموس هوكشتاين المنسّق الجديد لشؤون الطاقة في وزارة الخارجية الأمريكية الذي يقوم بزيارته الأولى إلى لبنان الأسبوع المقبل، والذي سيكون الوسيط الأمريكي في ملفّ ترسيم الحدود البحرية الجنوبية والمباحثات غير المباشرة بين لبنان و(إسرائيل) وعدم عرقلة مهمّته".

ويفترض بالمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والممثل لمجموعة الدول العربية، بما فيها لبنان لدى المجلس التنفيذي للصندوق الدكتور محمود محيي الدين أن يبدأ الأسبوع المقبل زيارة للبنان ضمن جهود التعاون بين لبنان والصندوق بشأن خطة الدولة للتعافي الاقتصادي. وكان محيي الدين أكد في حوار لوكالة أنباء الشرق الأوسط، أن "وجود حكومة كاملة الصلاحيات هو شرط أساسي لبدء المفاوضات بين لبنان وصندوق النقد"، مؤكداً أن "التوصل لاتفاق بين الدولة اللبنانية والصندوق يعني حصول لبنان على تمويل، كما يفتح أمامها الباب للحصول على تمويل آخر من جهات ومؤسسات دولية، ويعيد الثقة في الاقتصاد اللبناني وقدرته على التحرك، ويفتح المجال للاستثمار والتجارة بشكل منتظم والتشغيل للمتعثرين".

فالمفتاح لترياق الحل الدولي يكمن في الخضوع لما تُمليه أمريكا من شروط تحت عنوان "خطة التعافي" وفتح الباب أمام التمويل الخارجي، وهذا كله يقتضي وجود "حكومة كاملة الصلاحيات".

وهذا يفسر إصرار حزب إيران على تصعيد لهجة الخطاب بذريعة تنحية قاضي التحقيق البيطار، واتهامه بأنه ينفذ أجندة خارجية. وبدأ التصعيد في الاجتماع الأخير للحكومة يوم الثلاثاء الماضي ١٢ تشرين الأول حين قام وزير الثقافة محمد مرتضى بفرض بند من خارج الجدول لبحث تنحية القاضي بيطار عن التحقيق، مطالباً وزير الداخلية بسام مولوي بنبرة آمرة بذلك. وبحسب ما نشر فقد كان ممكنا التوصل إلى صيغة توافقية تشكل مخرجا ولكن إصرار الثنائي الشيعي وردّة فعل رئيس الجمهورية ميشال عون عطّلتا الوصول إلى حلّ جذريّ رحّل التفاهم إلى جلسة أخرى، فتعطّلت الحكومة وعُلّق عملها. وصار عنوان الأزمة الحكومية: إما عزل البيطار أو تشل الحكومة. وهذه مجرد حجة أراد حزب إيران منها فرض الشلل الحكومي لتعطيل السير فيما تريد واشنطن فرضه من إملاءات إن كان لجهة ترسيم الحدود البحرية، أو التوصل إلى خطة تعافي مع صندوق النقد الدولي، والمتضمنة تمويل البنك الدولي للغاز المستقدم من كيان يهود.

في هذا السياق لم يكن من المستغرب انفجار أحداث مظاهرة الخميس في خط التماس بين الشياح وعين الرمانة، التي شهدت انطلاقة الحرب اللبنانية في ١٩٧٥ بكل ما تحمله ظلالها من تذكير كارثي لم تنسه ذاكرة اللبنانيين. فالمسألة لا تنحصر في تفاصيل حادثة عين الرمانة بحد ذاتها بقدر ما تكمن في أزمة الحكم الأساسية والواقع في انقسام عامودي حاد، ليس جديدا في الكيان الهش للبنان المحكوم دوما بسقف التدخلات الخارجية من أحداث فتنة الجبل الشهيرة عام ١٨٦٠ إلى حرب ١٩٥٨ إلى حرب ١٩٧٥، وما بينها من كون الحاكم بأمره إما السفير المصري زمن جمال عبد الناصر أو قائد المخابرات السورية في حقبة ١٩٧٥-٢٠٠٥ أو الهيمنة الايرانية بعد الانسحاب السوري. فالكيان اللبناني الهش لم يمتلك يوما مقومات الدولة المستقلة ولذا بقي كالريشة في مهب ريح السياسة الخارجية، تتنازعه الأطراف المتصارعة، ينطبق عليه اليوم ما كتبه مطران إهدن في شمال لبنان، إلى البطرك في جونية عام ١٨٥٧: "صرنا في وضع إذا اختلف جار مع جاره ينتهي الأمر بظهور الأسطول البريطاني والأسطول الفرنسي في البحر" ■

بين فساد النظام الأردني ورقي دولة الإسلام في الرعاية الصحية

بقلم: الدكتور أحمد حسونة

لا يخفى واقع الرعاية الصحية الفاسد في الأردن على أحد رغم الهالة الإعلامية حول التقدم العلمي والإنجازات الطبية التي جعلت الأردن وجهة لاستقطاب المرضى للعلاج، فهل يعتبر من الإنجاز الطبي في الرعاية الصحية التفاخر بإجراء أول عملية زراعة قلب في الدول العربية عام ١٩٨٥ بينما كانت نسبة الوفيات الرضع ٣٩ طفلاً لكل ألف ولادة في ذلك الوقت؟! وهل يعني شيئاً لآلاف المرضى في الأردن الذي تموت فيه طفلتان، رحمهما الله، من أبسط الأمراض الميسور علاجها رعاية صحية مسؤولة؟

إن منظومة الرعاية الصحية في الأردن والبلاد الإسلامية، حتماً لا تقوم على رعاية شؤون الناس، بل إن الأنظمة الحاكمة فيها لا تلقي بالاً لحياة رعيتها منذ أن تولوا الحكم في بلدانهم بتنصيب من المستعمر الغربي الكافر، فهم مشغولون بالاهتمام بالاستجابة لإملاءاته، وهم يستندون في بقائهم إلى رضاه عنهم.

إن الرعاية الصحية في الأردن لا تقوم على نظام ولا حتى على رعاية، فهناك واحات متناثرة من الإدارات والمنظومات التي أسست لتقوم بمهمات طبية صحية متجزئة، أوكلت وفُصّلت لفائدة تطلعات وارتجالات رجال النظام في الدولة، وتزيين إنجازات النظام بالإنجازات الطبية الفردية، مع بقاء جل الرعية دون مرافق صحية، ومعاناة مع الألم والحرمان، ومن هذه الإدارات وزارة الصحة ومستشفياتها الحكومية والخدمات الطبية الملكية، والجامعات الحكومية ومستشفياتها، والقطاع الخاص ومستشفياته باهظة التكاليف، ومؤسسات صحية أخرى مستقلة، مثل مركز الحسين للسرطان، والمركز الوطني للسكري، ومؤسسة الغذاء والدواء، وغيرها من المؤسسات الدولية الصحية، وكلٌ مستقلٌ برأيه وإنجازاته، بل إن التنسيق فيما بينها تعقد له اتفاقيات ثنائية وكأننا في دول عدة وليس دولة واحدة، فتتبعثر الجهود، وتتعدد النفقات، وتناكف بعضها بعضاً في تحقيق الأبحاث والإنجازات، بل وتتباغض فيما بينها بالرواتب والحوافز والتقاعد، ويصل التباين فيما بينها وبين القطاع الخاص من هذه الناحية إلى أكثر من ٥٠٠٪ - ٧٠٠٪ وأكثر، بل إن التباين في مؤسسات القطاع العام الحكومي والعسكري والجامعي، في كافة مزاياه يصل إلى حوالي ٣٠٠٪، فتخلو أكثر مؤسسات الرعاية الصحية الحكومية العامة من الكفايات الطبية والأعداد الكافية للكوادر، والتجهيزات الضرورية.

في خضم هذه العشوائية والعبثية يضيع الرعايا الذين لا يملكون ثمن علاجهم الباهظ في القطاع الخاص، أو إغلاق الأبواب دونهم في القطاعات الأخرى؛ لأنهم لا يملكون التأمين الصحي اللازم للمؤسسات العامة الأخرى، وهي بمثابة قطاع خاص من هذه الناحية، مع أنها تُموّل من دافعي الضرائب، ولا يبقى أمام أعداد السكان المتزايدة وأعداد الفقراء المتعاظمة والبطالة التي وصلت إلى ٥٠٪ جراء الوضع الاقتصادي المتهالك وامتثاله لإملاءات صندوق النقد الدولي المستعمر التي تحد من دعم المرافق العامة، إلا المستشفيات الحكومية التي لا تكفي لهذه المهمات لا في تمويلها ولا في كوادرها.

فالقطاع العام الحكومي لا يمكن إصلاحه ما دامت النظرة للرعاية الصحية اقتصادية نفعية وما دامت الغالبية العظمى من الرعية ليست محل اهتمام الراعي، فالمشكلة لم تكن خللاً في المصاعد، ولا توفير الأدوية والعلاجات فحسب مع الازدحام وصعوبة الوصول والحصول على الخدمة الصحية، ولا بسبب كورونا فهي سابقة له وإنما كشفت هشاشته، بل في فساد الأسس التي قامت عليها الرعاية الصحية في النظرة إلى الرعية، أي النظرة الرأسمالية، والامتثال لسطوتها، من مثل التأمين الصحي، وارتفاع أسعار الدواء، وحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، وحصر البحث العلمي في العلاجات الدوائية والإجرائية التي تحقق أكبر منفعة مادية، وسارت على غرارها الدولة والكوادر الطبية تبعاً.

لقد أوجب الإسلام على الإمام رعاية شؤون رعيته، فقال ﷺ: «فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مسؤولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، وضمن الإسلام لكل فرد من أفراد الرعية حاجاته الأساسية الفردية دون تفريق بينهم وهي: المأكل والمسكن والملبس، وحاجاته الأساسية الجماعية وهي: الأمن، والتعليم، والتطبيب.

والرعاية الصحية والتطبيب من المصالح والمرافق التي لا يستغني عنها الناس، فهو من الضروريات، قال ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ مُعَافىً فِي جَسَدِهِ، آمِناً فِي سِرْبِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا»، فقد جعل الرسول ﷺ الصحة حاجة، على أن عدم توفير الطب لمجموعة الناس يؤدي إلى الضرر، وإزالة الضرر واجبة على الدولة، قال ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، فمن هذه الناحية أيضاً كان التطبيب واجباً على الدولة.

والرعايةُ الصحيةُ هيَ القيامُ على صحةِ الرعية بمراقَبَتِها وحِفْظِها وتَدبيرِ شُؤونِها بما منْ شَأْنِهِ أنْ يوصِلَ إلى العافيةِ الجسديةِ والسّلامةِ النفسيةِ. وهيَ تشملُ الوقايةَ منَ الأمراضِ قَبْلَ أنْ تَقَعَ، ومتابعتَها وعلاجَها إنْ وَقَعَتْ، سواء على صعيدِ الفردِ أوِ المجتمع.

فالإسلام أوجب على من يتولى أمور الناس أن يعيش معهم وبينهم يطلع على حاجاتهم، ويقضيها باليسر والسهولة والبساطة والسرعة، ويعيّن الأكْفاء من القادرين على الأعمال. لقد جاءت نصوص الشرع تأمر بالإحسان في كل شيء، وجاءت تأمر بالتيسير، وتنهى عن التعسير، وتنهى عن الإقراد أي تأخير قضاء حاجات الناس، فلا هم يقضونها ولا هم ينصرفون إلى بيوتهم وأعمالهم، وهذا بعامة، وقد خصّت النصوص الشرعية من يتولى أمور الناس أكثر من غيره، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئاً فَاحْتَجَبَ دُونَ خِلَّتِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ وَفَقْرِهِمْ وَفَاقَتِهِمْ، احْتَجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ دُونَ خِلَّتِهِ وَفَاقَتِهِ وَحَاجَتِهِ وَفَقْرِهِ».

أما الأهداف العامة للرعايةَ الصحية، التي تسعى دولة الخلافة على منهاج النبوة القائمة قريباً بإذن الله، وضمن برنامج واضح مفصل المعالم يشمل كل جوانبه ويقوم على أحكام الإسلام في الحكم والإدارة، فهي:

- حفظ الصحة الجسدية والنفسية.
- حفظ الصحة العامة التي تتعلق بالجماعة ككل.
- شُمُوليّةُ الرّعَايَةِ الصّحيةِ لِكُلِ الرّعِيّةِ.
- مَجانِيّةُ الرّعايَةِ الصّحية لكل الناس، لأنّ الحفاظَ على الصحةِ حاجَةٌ أساسيّةٌ لِكُلّ الناسِ، غَنِيّهِمْ وَفَقِيرِهِم، فيُنْظَرُ إلى المشكلةِ الصحيةِ بوصفها مشكلةً إنسانيةً، فيكونُ الهدفُ هوَ توفير الرعايةِ الصحيةِ للرعيّةِ على أَحْسَنِ وَجْهٍ وَأَكْمَلِهِ، ولا يكونُ الهدفُ التوفيرَ على الدولةِ أو الاقتصادَ في الموارِدِ.
- التَّمَيُّزُ وَالتَّقَدُّمُ في عُلوم الصحةِ فلا بُدّ من إيجادِ حَشْدٍ من الأطباءِ والعلماءِ والمخْتَصينَ المُؤَهّلينَ عِلْمِيّاً وفِعْلِيّاً لابتكارِ الأساليبِ والوسائلِ اللازمةِ للرعايةِ الصحيةِ، ولا بُدّ مِنْ توفيرِ أَقْصى إمكانياتِ البحثِ والابتكارِ العِلْمِيّ لهم. والهدفُ هو أنْ تمتلكَ الدولةُ الإسلامية زمامَ الأمورِ في مجالِ الرعايةِ الصحيةِ وتُحَقِّقَ الاكتفاءَ الذاتيّ، حتى لا تَقَعَ تحت تأثيرِ الدولِ الكافرة رجاءَ مصلحةٍ من المَصالحِ الصحيةِ، قالَ سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾.
- الجَهوزية والتأهب للتعامل مع الْكَوَارِثُ وَالْحَالاتُ الاسْتِثْنَائِيّةُ.
- وضع نظام إداري لتنفيذ سياسة الرعاية الصحية في الدولةِ الإسلاميةِ يقومُ على البساطةِ والإسراعِ في تقديمِ الخدمةِ الصحيةِ والعلاجِ، كما يقومُ على الكفايةِ فيمنْ يَتَوَلّوْنَ الإدارَةَ.

فلا يوجد مبدأ في الدنيا أولى الرعاية الصحية اهتماماً كالمبدأ الإسلامي، فجعل الصحة والتطبيب من الحاجات الأساسية التي يجب على الدولة الإسلامية أن توفرهما لرعاياها وبالمجان، فإنهما من الواجبات على الدولة حيث إن العيادات والمستشفيات وصناعات الأدوية ومقتضيات الصحة العامة مرافق يرتفق بها المسلمون وغيرهم من رعايا الدولة الإسلامية، في الاستشفاء والتداوي، فصار الطب من المصالح والمرافق التي يجب على الدولة أن تقوم به لأنه مما يجب عليها.

وإننا في حزب التحرير نعمل مع الأمة وفيها من أجل التغيير الجذري للواقع الفاسد باستئناف الحياة الإسلامية وإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة، التي لا يمكن أن تتحقق رعاية شؤون الناس عامة والرعاية الصحية خاصة إلا بوجودها وتنفيذ أحكام الإسلام المتعلقة بها ■

وثائق باندورا وفساد الحكام

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

سبق ظهور هذه الوثائق التي أطلق عليها صندوق باندورا وثائق عديدة مُماثلة، كوثائق بنما والوثائق السويسرية ووثائق لوكسمبورغ، وجميعها تفضح الحكام الفاسدين، فهي تسريبات تكشف ما يُحاول الحكام إخفاءه من تعدٍ على الأموال العامة، ولصوصية، وغسيل أموال، وتهرب ضريبي، إلا أنّ وثائق باندورا تمتاز عن سواها من الوثائق الأخرى المشابهة بمصداقية أكبر، وبتحريات أوسع، وبأدلة أدق.

فقد شارك في إخراجها أكثر من ٦٠٠ صحفي بحثوا في قرابة الاثني عشر مليون وثيقة من ١٤ شركة للخدمات المالية، سلّطوا الضوء فيها على أكثر من ٢٩ ألف شركة "أوف شور" لشهور طويلة.

والأوف شور هي شركات وهمية تمنح درجة عالية من السرية للمالكين السريين الأجانب للعقارات والأصول التي يمتلكونها في أمريكا وبريطانيا ودول غربية أخرى، وتقوم الأوف شور بعملها هذا من خلال شبكات مُعقدة تعمل عبر الحدود لجعل الملكيات والأصول خفية عن أعين الشعوب صاحبة تلك الأموال.

والجهة التي قامت بهذا العمل الضخم هي جهة غير حكومية، وهي الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين في واشنطن بالتعاون مع البي بي سي وصحيفة الغارديان البريطانية، وكشفت التحقيقات التي قاموا بها عن هُوية مالكين سريين لـ١٥٠٠ عقار في بريطانيا وأمريكا تمّ شراؤها بمليارات الدولارات، وتورّط فيها قائمة من كبار القادة والسياسيين الفاسدين منهم ٣٥ رئيساً أو رئيس وزراء حاليين وسابقين، بالإضافة إلى ٣٠٠ سياسي ووصولي آخر من دول عدة ومنهم:

١ – العائلة المالكة في قطر ونظيرتها في الإمارات.
٢ – ملك الأردن عبد الله الثاني.
٣ – رئيس وزراء لبنان الحالي نجيب ميقاتي وسلفه حسان دياب.
٤ – رئيس وزراء التشيك.
٥ – رئيس كينيا.
٦ – رئيس الأكوادور.
٧ – الرئيس الروسي.

ولو أخذنا ملك الأردن عبد الله الثاني مثالاً لهذه التحقيقات لأدركنا طبيعة سائر الفاسدين من السياسيين ومرتزقتهم، فالملك الأردني الذي تعيش دولته في أزمة اقتصادية خانقة، وفي وضع معيشي مُزرٍ للسكان، حيث الفقر والبطالة وغلاء الأسعار وكل المشاكل الاقتصادية تتفشّى في كل جوانب المجتمع، ومع ذلك نجده يبذل قصارى جهده في تملك العقارات الفاخرة في بريطانيا وأمريكا على حساب شعبه المسحوق المطحون، وهو يُحاول من خلال شركات الأوف شور إخفاء امتلاكه للعقارات الكثيرة التي لا حاجة له فيها، في أمريكا وبريطانيا عن عيون شعبه.

فلقد ذكرت تحقيقات باندورا عن إنفاق الملك عبد الله الثاني ١٠٦ ملايين دولار في شراء ١٥ عقاراً في بريطانيا وفي ماليبو بكاليفورنيا وفي واشنطن بأمريكا، وهو يحاول منذ توليه السلطة بعد وفاة والده الملك حسين سنة ١٩٩٩ إخفاء ملكيته لهذه العقارات التي كشفتها باندورا.

واعترف الملك وديوانه الملكي بنتائج هذه التحقيقات، ورد الديوان الملكي عليها بالقول إنّ عدم الإعلان عنها يأتي من باب الخصوصية وليس من باب السرية، وهو عذر أقبح من ذنب! فإنّ مجرد تعمّد الإخفاء يعني أنّ هناك جريمة تُرتكب وشيئا خاطئا يُدبّر.

وأمّا رد الملك فكان رداً غوغائياً حيث قال: "هناك حملة ضدّ الأردن وهي ليست الأولى من نوعها، وهناك من يُريد التخريب ويبني الشكوك" ثمّ عزف على لحن الإصلاح الاقتصادي والإداري الموهوم في الأردن ليصرف الرأي العام عن هذه الفضيحة.

لقد أثبتت هذه التحقيقات غير الحكومية أنّ هؤلاء الحكام المتورطين في اختلاس أموال شعوبهم وتسريبها إلى الخارج لشراء وتملك عقارات هم ليسوا مجرد عملاء ومأجورين للكافر المستعمر وحسب، بل هم أيضاً لصوص وفاسدون ومُفسدون ■

لن تصبح باكستان آمنة ومزدهرة إلا بإنهاء الاعتماد على القوى الأجنبية

صرّحت نائبة وزير الخارجية الأمريكية ويندي شيرمان في ٧ من تشرين الأول/أكتوبر بتكبّر "لا نرى حاجة لعلاقة واسعة مع باكستان، ولكننا جميعاً بحاجة إلى معرفة ما يحصل في أفغانستان، ونحتاج جميعاً لضمان أمن الجميع، بما في ذلك الهند"، وإزاء ذلك قال بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية باكستان: رغم هذا البيان المهين، استقبلتها القيادة العسكرية والسياسية بحرارة، وتلقت منها تعليمات جديدة، فأمر رئيس الوزراء الباكستاني، عمران خان، بتشكيل لجنة لتحسين العلاقات بين باكستان وأفغانستان، وقد تم تقديم هذا الولاء لأمريكا على أنه تنسيق بين الوكالات الحكومية حول مسألة "المساعدات الإنسانية".

والواقع أن حكام باكستان المفلسين لا يحترمون أنفسهم ولا يهتمون بمصالح باكستان، وليست هذه هي المرة الأولى التي تهدد فيها أمريكا وتوبخ وتهين باكستان، وتحط من مكانتها كحليف لها، كيف يمكن لكل ذي بصر وبصيرة بعد عقدين من الزمن أن يتوقع أن تستعيد واشنطن الآن باكستان فجأة من مزبلة التاريخ الأمريكي؟ وخلص البيان إلى القول: لن تصبح باكستان آمنة ومزدهرة إلا بإنهاء الاعتماد على القوى الأجنبية، وإقامة الخلافة بتوحيد باكستان وأفغانستان وآسيا الوسطى في دولة واحدة قوية، تعيد أوراسيا إلى حالتها التاريخية التي امتدت لقرون، في ظل هيمنة الإسلام وهزيمة قوى الكفار.

الهند تكثف عمليات إخلاء المسلمين في ولاية آسام

تعليقا على تشريد حوالي ١٢٠٠ أسرة في منطقة سيباجار في منطقة دارانج التي يسكنها المسلمون في ولاية آسام الهندية، قالت مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير الدكتورة نسرين نواز: إن الحرمان من حقوق المواطنة والإقامة، وتطبيق سياسات السيطرة على السكان، وتدمير المساجد وإحراق المنازل، وطردهم من الأراضي التي عاشت فيها عائلاتهم على مدى أجيال، يحمل صدى لسياسات التطهير العرقي التي حرضت ضد مسلمي الروهينجا في ميانمار. ومع ذلك، حتى الآن، لم تتدخل أية دولة، بما في ذلك البلاد الإسلامية، للدفاع عن مسلمي آسام من المعاناة من نفس مصير إخوانهم وأخواتهم من الروهينجا. كلمات الإدانة الفارغة ضد الفظائع هي كل ما يمكن أن يفعله حكام المسلمين، بينما يحافظون في الوقت نفسه على روابط سياسية واقتصادية قوية مع النظام الهندوسي المعادي للإسلام والمسلمين والذي يواصل أيضاً احتلاله وجرائمه الوحشية ضد مسلمي كشمير. وأكدت الدكتورة نواز أنه لا يمكن أن تكون هناك حماية لحياة المسلمين في غياب الدولة التي تمثل بصدق مصالح الإسلام والمسلمين وتدافع عنهم؛ الخلافة على منهاج النبوة. وبالفعل، أدى العدل والأمن والازدهار الذي شهده شعب الهند في ظل قرون من الحكم الإسلامي إلى اعتناق الكثيرين للإسلام، وأصبح أحفادهم من بين أولئك الذين كانوا في طليعة الكفاح ضد هدم الخلافة عام ١٩٢٤م، الذي لم تكن نتيجته إلا الظلام لمسلمي الهند وجميع أنحاء العالم. ولا شك أن مسلمي الهند وميانمار وتركستان الشرقية وأماكن أخرى، لن ينعموا بيوم واحد من الأمن والسلام والازدهار والسعادة دون عودة الدولة المجيدة.